

معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر

Obstacles to social change in Algeria

سمية بختي*، هشام معيري

1 جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي ، soumia28bakhti@gmail.com

2 جامعة لونيبي على البلدة 2، hichem28mairi@gmail.com

Abstract :

Social change is one of the very important social phenomena that is still the focus of the attention of many researchers, especially since it is the most characteristic of humanity since antiquity until today, and that its effects are not only immediate but also future, as it is an essential characteristic in different societies, and a fact of The facts of human society, as there is no completely static society, regardless of its degree of development or backwardness, so we believe that no aspect of social life has received such attention as the subject of social change, and it may be more accurate if we say that sociologists in their studies of change suffer from Theories abounded and multiplied, because the essence of society is the interactions and social processes that are in constant change and continuous interaction. With this perception, all branches of sociology study the subject of social change, and even other disciplines outside sociology such as philosophy and anthropology.

So, in this article, we will try to present the most prominent scientific and cognitive contents that dealt with analysis the concept of social change, its various fields, as well as its various factors, and highlighting its obstacles with a realistic cognitive projection attempt on Algerian society....

Keywords: Social change, Social change in Algeria.

الملخص:

يعد التغير الاجتماعي من الظواهر الاجتماعية الهامة جدا التي لا تزال محور اهتمام الكثير من الباحثين لأسباب و أنه أكثر الصفات التي لازمت الإنسانية منذ القدم حتى اليوم و أن تأثيراته ليست فقط آتية بل و مستقبلية أيضا ، فهو صفة أساسية في المجتمعات على اختلافها، و حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني إذ لا يوجد مجتمع ساكن تماما مما كانت درجة تطوره أو تخلفه، لذا فإننا نعتقد أنه لم يزل الاهتمام أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية مثل الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي، وقد تكون أكثر دقة إذا قلنا أن علماء الاجتماع في دراساتهم للتغير يعانون من كثرت النظريات وتعدددها، لأن جوهر المجتمع هو التفاعلات والعمليات الاجتماعية التي هي في تغير دائم وتفاعل مستمر، بهذا التصور فكل فروع علم الاجتماع هي تدرس موضوع التغير الاجتماعي، وحتى تخصصات أخرى خارج علم الاجتماع مثل الفلسفة والأثروبولوجيا. سنحاول اذا في هذه المقالة تقديم أبرز المضامين العلمية المعرفية التي تناول بالتحليل مفهوم التغير الاجتماعي، و مختلف مجالاته و كذا عوامله المختلفة وإبراز معوقاته مع محاولة إسقاطية معرفية واقعية على المجتمع الجزائري....

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، التغير الاجتماعي في الجزائر.

■ مقدمة:

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة شائعة في كافة المجتمعات الإنسانية والمتتبع لتاريخ البشرية يستشف أن التغير الاجتماعي سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح هذا التغير أساسيا في حياة البشرية، لكن تأثير هذه الظاهرة يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب انجذاب وتقبل أفرادها لمختلف العوامل الداخلية والخارجية لهذا التغير، وفي وقتنا الحالي أصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص منا أن يواكب التغيرات التي تحدث في مجتمعنا يوما بعد يوم نتيجة سرعة التغير الذي يفرض وجوده وتغلغلته إفرزاته في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات ككل لدرجة أصبحنا نحس أنه يتوجب علينا بذل مجهود كبير ومستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة ونتمكن من فهم ما يدور حولنا من موضوعات ومعارف وحقائق.

ومن هنا نقول أن موضوع التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة معقدة و التعقيد لا يحيل على الغموض بل على الطابع المركب لعناصر الظاهرة، لأن كل ظاهرة هي مركبة، و على الباحث تحليلها لعرضها كبنية من العناصر البسيطة...

والمجتمع الجزائري لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى الذي كان عرضة لهذا التغير وشمل جميع أنظمتها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والتعليمية وغيرها من النظم الأخرى، هذه التغيرات الحادثة نتج عنها تغيرات في مختلف جوانب حياة الفرد الجزائري وسلوكياته وأنماط تفكير هو طرق عيشه ونظرته للحياة في جميع المجالات كالأسرة والعمل والحياة الاجتماعية والجانب التربوي والدراسي.

وانطلاقا من هذا نطرح التساؤل التالي:

- ما هي أهم معوقات التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟

وللاجابة على هذا التساؤل تم تقسيم المقال إلى:

1. تعريف التغير الاجتماعي.
2. المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي.

3. مجالات التغير الاجتماعي.
4. عوامل التغير الاجتماعي.
5. معوقات التغير الاجتماعي.
6. التغير الاجتماعي في الجزائر.
7. معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر.

أولا. تعريف التغير الاجتماعي

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى التغير الاجتماعي تحديدا دقيقا وشاملا، لما لهذا المصطلح من شيوع واستعمالات كثيرة ومتداخلة في الحياة اليومية، شملت جميع المجالات والتخصصات، لذا تم تعريفه من عدة زوايا نتيجة تعدد مقاربات المختصين الذين درسوه.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي للتغير الاجتماعي:

التغير في اللغة تغير الشيء عن حاله تحول وغير حول هو بدله كأنه جعله غير ما كان (ابن منظور، ب س، صفحة 40).

وبذلك فالتغير يعني التبدل أو التحول بمعنى تغير الشيء وتحوله وتبدله. إن اصطلاح change يعني: انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة. ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين.

أما مصطلح التغير الاجتماعي Changement Social فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية (طبال، 2012، صفحة 407). ويعني التغير "الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن".

وحينما تضاف كلمة الاجتماعي، التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغير الاجتماعي: التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن. (الدقس م.، 1987، صفحة 15)

والمجتمع Société هو مجموعة مقعدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو، أي في حالة استقرار أو ثبات، ولكنه في حالة دائمة من الحركة والتطور المستمر شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية تماماً (طبال، 2012، صفحة 8).

2. التعريف الفلسفي للتغير الاجتماعي:

إن النظرة إلى الواقع وما يجري فيه من عمليات الثبات والتغير تمتد جذورها إلى فجر الفكر الفلسفي اليوناني، ولقد أكد الكثير من الفلاسفة اليونانيون حقيقة ظاهرة التغير والنمو ولقد وصل الجدل ذروته بين كل من هيرقليطس باعتباره الممثل الأجدر لفلسفة الحركة والتغير وبين بارمنيدس باعتبارها لمدافع العنيد عن فلسفة الثبات.

جاء قول:

بارمنيدس : على عكس قول هيرقليطس " الوجود موجود ولا يمكن إلا أن يكون موجودا هذا الوجود لا يزول ولا يتغير وهو ثابت ساكن " (أحمد، 2001، صفحة 239).

هيرقليطس: " إن الأشياء فيتغير متصلاً مستمر بحيث أن المرء لا يستطيع أن يسبح بذات النهر مرتين لأن مياهها جديدة تجري من حوله أبداً".

أرسطو: التغير الاجتماعي " ظاهرة تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها " (بدوي، 1982، صفحة 29).

هاتين المقولتين الفلسفتين تنطبق على طبيعة المجتمع الإنساني لأنه يتغير باستمرار بدون توقفات وإن وجدت فهي مرحلية، كذلك الحال بالنسبة لسلوك الإنسان إضافة إلى قواعد وقيم الجماعة والنظم والأنساق والأنماط النسقية والأنساق البنائية الثقافية، أي أن المجتمع الإنساني يتغير باستمرار (العمر، 2004، صفحة 24).

وعليه نجد من الناحية الفلسفية التغير الاجتماعي يعني كل إرادة أو فعلوا لفعل بطبيعة الحال يؤدي إلى الحركة وكل حركة تنطوي على تغير (مدبولي، 1979، صفحة 139)، وكانت نظرة العلماء آنذاك للتغير الاجتماعي حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل، وأن الحالة القديمة للمجتمعات أفضل من الحالة الراهنة عكس نظرة العلماء المعاصرين.

3. التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

يعرف صلاح العبد التغير الاجتماعي " بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نوااميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم "(العسل، 1997، صفحة 75).

كما يعرفه أحمد زكي بدوي " أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها" (بدوي، 1982، صفحة 382).

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه: "التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه ذا البناء المتعددة والمختلفة" (غيث، 1966، صفحة 25).

ويرى عاطف غيث كذلك أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والتغير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية... الخ، والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت. (الدقس م.، 1987، صفحة 18).

يعرف إميل دوركايم (Emile Durkheim) التغير الاجتماعي بأنه "كل تغير يشير إلى التحولات التي تفرض على الأفراد" (Alexis, 2006, p. 7).

أما جيروشي (Guy ROCHER) فيعرفه على أنه: "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا أو سريعا لزال له تأثير على البناء أو وظائف المنظمات الاجتماعية لمجتمع ما فيغير مسارحياتها" (Guy, 1968, p. 19)

في حين يرى فروجرز (e. Rogers) أن التغير الاجتماعي يشير إلى العملية التي يتم من خلالها تعديلات في بناء ووظيفة النسق الاجتماعي، ويتكون البناء من مختلف الإمكانيات لدى الجماعات والأفراد الذين يشكلون هذا البناء، أما العنصر الوظيفي ضمن البناء فهو الدور أو السلوك الفعلي للفرد في مكانة معينة، لذا فإن التغير لدى فروجرز عملية وليس حالة ولكونه عملية فليس له بداية أو نهاية وهو مستمر عبر الزمن" (مصلح، 2002، صفحة 51).

أما فيرتشيلد يعرف التغير على أنه "أي تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية، وقد يكون التغير تقدما أو تأخرا، ثابتا أو مؤقتا، مخططا أو غير مخطط، موجها أو غير موجها، مفيدا أو ضارا" (الجلواني، 2004، صفحة 13). من خلال التعاريف السابقة للتغير الاجتماعي نستخلص مجموعة من الخصائص والمميزات وهي كالآتي:

- ✓ التغير الاجتماعي هو ظاهرة عامة تشمل كل المجتمعات .
- ✓ التغير الاجتماعي محدد بزمن معين بمعنى يبدأ في فترة زمنية وينتهي في فترة زمنية معينة.
- ✓ يتميز التغير بالديمومة والاستمرار .
- ✓ يشمل التغير الاجتماعي مختلف الأنظمة الاجتماعية، السياسية، الدينية، الاقتصادية، التربوية...سواء في البناء أو الوظيفة.
- ✓ يحدث التغير تجديدات في حياة الأفراد .
- ✓ يحدث التغير الاجتماعي نتيجة عوامل داخلية وخارجية .
- ✓ التغير الاجتماعي قد يكون مخطط له أو غير مخطط له أي تغير تلقائي.

ثانيا. المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي

لا بد من التنبيه إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات مختلفة ارتبطت بوصف عملية التغير الاجتماعي في المجتمع أو أجزاءه كـ مفهوم التغير هو الأعم، لذا يجب توضيح الرؤية ومحاولة فهم كل مصطلح على حدا، ومن أهم هذه المفاهيم نذكر:

1. التقدم الاجتماعي (Progrés Social) :

التقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشأ خيرا أو تنتهي إلى نفع. (الدقس م.، 2005، صفحة 23).

من الناحية التاريخية فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتيوس Lucretius عام 60 ق.م، إلا أن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر على يد بيكون Bacon وديكارتر Descartes ، وتزامن ذلك مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام، وتطور المفهوم في القرن التاسع عشر خاصة لدى رواد علم الاجتماع الذي تغير والنظرة التشاؤمية التي كانت سائدة من قبل إلى النظرة التفاؤلية إلى تطور الإنسان (إستيتية د.، 2008، صفحة 33) .

وعليه فالتقدم يعني التغير المستمر نحو الأفضل والأحسن والسير نحو الأمام، بمعنى أن حالة المجتمع وأوضاعه القادمة تكون أفضل من حالته السابقة، وأي تقدم يحدث في المجتمع يمر بمراحل متعاقبة ومكملة لبعضها البعض رغم اختلاف خصوصيات كل مرحلة وفقا لظروفها وطبيعتها، لكن يجب أن تكون المرحلة التي تلي سابقتها أفضل منها وأكثر ازدهارا وانتعاشا، وبهذا يؤدي التقدم إلى رفاهية وتحسن أوضاع أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة، أي يعني حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع (العمر، 2004، صفحة 18).

والتقدم قانون إنساني بمعنى أنه يرتبط بالمجتمع الإنساني، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أو يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى (عمر، الطنوبي، 1996، صفحة 107).

ومن أمثلة التقدم تطور وسائل النقل عبر مراحل التاريخ، حيث تطورت وسائل النقل من الحيوان إلى العربة والسيارة والطائرة للتنقل من مكان إلى مكان آخر، وساعدت الإنسان في اختصار الوقت والزمن والجهد، وتقريب المسافات البعيدة كذلك انعكست درجيا على حياة الأفراد أدى إلى تحقيق الرفاهية والانتعاش نحو الأفضل والأحسن.

لكن أحيانا نجد أن التقدم في المجتمع يكون عكسيا ويؤدي إلى نتائج سلبية كحالات التفكك والانحلال، يعود ذلك إلى أن مفهوم التقدم يكون بعيدا عن الواقع الاجتماعي وغير مرتبط به.

رغم الصلة بين مفهوم التقدم والتغير الاجتماعي لأن كلا المفهومين يؤثر في البناء الاجتماعي العام للمجتمع مما يؤدي إلى حدوث بعض التغيرات الاجتماعية المصاحبة في مختلف أنساق هذا البناء، لأن معظم أحوال التقدم يصاحبها العديد من التغيرات الاجتماعية كما أن هناك بعض التغيرات التي تهدف إلى حدوث نوع من التقدم الاجتماعي، وخاصة العمليات المصاحبة لعمليات التنمية الشاملة (الدسوقي، 2004، صفحة 34).

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي، إذ أن التقدم الاجتماعي يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أي أنه يسير في خط متصاعد، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تقدما أو تخلفا (غنيم، 2008، صفحة 24)، وبالتالي يكون مصطلح التغير الاجتماعي أكثر علمية لأنه يتوافق وواقع المجتمعات (استثنائية د.، 2008، صفحة 34).

2. التطور الاجتماعي (Evolution Social):

نجد أن العلوم الاجتماعية تأثرت في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الأحياء من خلال نظرية داروين Darwin عن تطور الكائنات الحية، ومن ثم فقد شبه المجتمع الإنساني بالكائن الحي في نموه وتطوره وهذا ما يعرف بالمثالة العضوية التي من خلالها يتم تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية.

ومن هنا أصبح مفهوم التطور يستخدم الوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صوره الأكثر تعقيدا (إستيتية د..، 2008، صفحة 35).

إذا فالتطور الاجتماعي يشمل النمو البطيء لمتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمرر مراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة (الدقس م..، 2005، صفحة 28).

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي فالتغير الاجتماعي أشمل وأعم وأكثر علمية وواقعية لتشخيص حالة المجتمعات من التطور الاجتماعي، لأنه يتناول كلا الجانبين من حيث قد يحدث للمجتمع تطورا اجتماعيا كما يمكن أن يحدث له تخلفا اجتماعيا، بينما التطور الاجتماعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت معا لزمن وبصورة كمية ونوعية متزايدة التعقيد مع حذف واستبدال بنى القديمة دون الاهتمام بالجانب الثاني في تغير المجتمع وهو التخلف الاجتماعي، فمن غير المعقول لغويا وعلميا أن نقول بأن التطور يحمل في طياته التخلف.

3. النمو الاجتماعي (CroissanceSocial):

يعني مصطلح النمو Croissance أنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن تغيرا كميًا وكيفيًا والغاية من النمو هو النمو ذاته (بدوي، 1982، صفحة 187).

والنمو الاجتماعي يعني النمو الذي يتعلق بالمجتمع، ويعني نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة (الدقس م..، 2005، صفحة 32) وعادة ما يستخدم مصطلح النمو في مجالات محددة، ويعني الزيادة الثابتة والمستمرة نسبيا في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، كالزيادة السكانية، كما أنه يتضمن معنى الزيادة الطبيعية (عثمان و قبس، 2009، صفحة 9).

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فالنمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا وتكون تدريجية وبطيئة ومستمرة في أحد جوانب الحياة وخاصة المادية منها يغلب عليها الجانب الكمي وتكون هذه الزيادة تلقائية لا دخل للإنسان فيها وهو بذلك لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام، أما التغير فيشير إلى التحول السريع الكيفية نحو الأمام أو إلى الخلف ويؤثر على شكل البناء العام، وعليه فالتغير الاجتماعي أشمل وأعم من النمو وأكثر علمية وواقعية.

6- التنمية الاجتماعية (Développement Social):

تشير التنمية بمفهومها العام على شيء واحد على الأقل، هو الهروب من ظرف يفترق إلى الوفاق يسمى التخلف (قولنجانج، 2008، صفحة 21).

أما التنمية الاجتماعية فهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو المطلوب، وهذا ما يطلق عليه بالتغير الاجتماعي المخطط الذي يجعل المجتمع يتغير وفق الأهداف المرسومة له (بدوي، 1982، صفحة 384).

وهي عبارة عن التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المطلوب والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليها (الدسوقي، 2004، صفحة 33).

أي أن التنمية هي جانب من التغير الاجتماعي المقصود أي غير التلقائي، الذي يتماشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع وذلك من أجل تحقيق الصالح العام (الحسن، 2005، صفحة 310).

إن علاقة التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي نوجزها في الآتي:

إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.

إن مفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.

لكن المفهوم المطلق للتغير الاجتماعي، يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجاباً أو سلباً). وفي هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي المحصلة النهائية ذات البعد الإيجابي، أي لا تتضمن البعد السلبي، أي أن التنمية الاجتماعية إيجابية دائماً، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضاً نكوصاً (الدقس م.، 2005، الصفحات 34-35)

7- التحديث (Modernisation):

لقد شاع استخدام مفهوم التحديث في الآونة الأخيرة وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والذي يعني التغيرات التي تحدث في المجتمع من خلال انتقاله من المجتمع التقليدي إلى مجتمع نامي أو حديث، وخاصة في النواحي الديموغرافية والأسرية والثقافية والتعليمية والقوى الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والدينية.

ويرى وليوت مور W. Moore، أن التحديث يشير إلى التحول الشامل في نمط المجتمع التقليدي إلى نمط المجتمع الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا ويشهد نوعاً من الاستقرار السياسي (الدسوقي، 2004، صفحة 38).

كما يرتبط مفهوم التحديث Modernisation بمفهوم التنمية، حيث يعني التحديث التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط أكثر تطوراً تكنولوجيا واقتصادياً وسياسياً (زايد، 1988، صفحة 26)، ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلاله التنمية الاجتماعية فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية.

فالتحديث والتنمية يحدثان تغيراً اجتماعياً، ولكن المفهومين ليسا بديلين لمفهوم التغير الاجتماعي لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية وحديثة، أما التغير فهو مفهوم أشمل وله أبعاد أكثر اتساعاً (إستيتية د.، 2004، صفحة 42)

ثالثا.مجالات التغير الاجتماعي

تتعدد مجالات وميادين التغير الاجتماعي في كل المجتمعات ولعل من أهم المجالات التي يمسه التغير الاجتماعي بصورة واضحة نجد الأسرة والتربية والسكان والاقتصاد.

1. **الأسرة:** إن اتجاه التغير في العالم المعاصر الذي يعزى إلى الأسرة مثل معدلات الطلاق، وسن الزواج يختلف من مجتمع إلى آخر، كما يبدو أيضا أن جميع المجتمعات تتحرك نحو نمط (الأسرة النواة)وقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، ولعل من أهم التغيرات التي تحدث في أنماط الأسرة نجد منها:

✓ الحرية في اختيار شريك (الخولي، 2003، صفحة 209) بعدما كانت هذه المهمة تنحصر على الأكبر سنا في العائلة الممتدة.

✓ استقلالية من الناحية الاقتصادية.

✓ ارتفاع سن الزواج بالنسبة للنساء، تناقص فارق السن بين الزوجين وتناقص معدل الزواج بين الاقارب، وخاصة أبناء العمومة أي الأقارب المباشرين...وتزايد نسبة النساء العاملات ومعدلات الطلاق....." (الخولي، 2003، صفحة 210).

2. **السكان:** تعتبر التركيبات السكانية من أكبر مجالات التغير في العصر الحديث، وتعتبر كذلك مثالا على التغيرات الكبرى والهامة التي لها تأثير واضح على حياة الناس، حيث أن التغير السكاني ليس بأي من الصور نتيجة لقرارات اتخذها القادة السياسيين، إنما هو نتيجة لما يبين القرارات العامة التي اتخذها الأفراد لصالح أهدافهم الخاصة...وهي غالبا ضد رغبات هؤلاء القادة (الخولي، 2003، صفحة 222)، ويترتب على النمو السكاني المتسارعة وتغير المناخ السكاني تغيرا كبيرا في المجتمع.

3. **التعليم:** " كان الأفراد في المجتمعات التقليدية يكتسبون المعرفة والمهارات التي تؤهلهم للقيام بنجاح بأدوار القادة دون أية حاجة إلى التعليم النظامي " (الخولي، 2003، صفحة 240). لكن مع التطور الذي شهدته المجتمعات عبر مر العصور وظهور مجتمع المدينة

والثورة الصناعية اتسعت دائرة المعرفة وزادت الرغبة والقدرة على التعليم وتطورت مهاراته بتطور العصر "فالتعليم يحتاج إلى الانتظام في تنظيمات رسمية متخصصة مثل المدارس الأولية والعليا وأصبح التعليم في كل المجتمعات تنظيم اجتماعي مركزي" (الخولي، 2003، صفحة 240).

4. **الاقتصاد:** "يقوم بناء أي نظام اقتصادي على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويعتبر النظام الاقتصادي مجالا خصبًا للتأثير بالتغير الاجتماعي، ويشمل الاقتصاد بوجه عام الإنتاج الذي هو تجميع واستخدام المصادر ويتطلب الأرض ورأس المال والعمل، ونعني بالأرض الموارد الطبيعية والثروات ورأس المال والمعدات وأدوات أما العمل فهو يشير إلى الناس الذين ينتجون البضائع والخدمات..." (الخولي، 2003، صفحة 250) وبالطبع يؤدي التطور في المجال الاقتصادي إلى تغير وتطور واضح في التوزيع السكاني فأفراد المجتمع يتجه ونحو مناطق الجلب الصناعي وهنا يؤثر في طبيعة الأسرة وكذا طريقة التعليم حسب المتطلبات التي تعرضها الأوضاع الاقتصادية والصناعية من أجل التماشي معها، من حيث التوزيع والإنتاج ويسبقها الاستهلاك كما يظهر الاحتكار كخير مثال على ذلك التغير في لم يكن مجرد تغيرا في إرساء حقوق معينة.

رابعا. عوامل التغير الاجتماعي

هناك جدل كبير لا يزال قائما بين العلماء في تحديد العوامل والأسباب الموضوعية للتغير الاجتماعي، وذلك بسبب اختلافهم في نشأته وكذا تأثيرهم بمختلف النظريات التي تناولت هذه الظاهرة، إضافة إلى التوجه الإيديولوجي وطبيعة كل مجتمع من المجتمعات، تجعل من الصعب تحديد مختلف تلك العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض في إحداث التغير الاجتماعي، وبهذا كانت الآراء متعددة حول تحديد وتصنيف مختلف العوامل التي تقف وراء ظاهرة التغير الاجتماعي لكنها في نهاية المطاف تمكننا من إعطاء تصور علمي وتكوين نظرة شاملة نستند إليها أثناء عمليات التشخيص والمفارقات بصفة عامة، ومن هذا المنطلق نستعرض مختلف الاجتهادات في عوامل وأسباب التغير الاجتماعي:

1. العوامل الخارجية:

ويقصد بها مجموعة العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي دون تدخل الإنسان في ذلك أي أن التغير الاجتماعي يحدث من خلالها تلقائيا دون تدخل الأفراد، كالعوامل البيئية الفيزيكية، والتغيرات الديموغرافية، والاتصال الثقافي.

1.1. العوامل الإيكولوجية (البيئية الفيزيكية) : وتستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية وهناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البيئية أو الفيزيكية. والدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة. (الدقس م.، 2005، صفحة 130). وبهذا تشتمل هذه العوامل على كل ما يحيط بالإنسان من موقع جغرافي وتضاريس وتربة ومناخ وطاقات كامنة ومواد أولية ونباتات وجماد وكوارث بيئية وأوبئة وأمراض ... إلخ، تؤثر على الإنسان ويتأثر بها.

والمجتمع جزء من العالم المادي، وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر معا لطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الناس ولوجود المجتمع وتطوره.

وتجدر الإشارة هنا إلى قول كينيث بولدينج K . Boulding في كتابه العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع " يتألف النظام الاجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض، بحيث تصبح تسميته بالمحيط الاجتماعي، وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانا جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة من دونها، ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقل الذاتي (قنوص، 2001، صفحة 239).

وثمة علاقة وطيدة ومتلاصقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها تؤثر فيه ويتأثر بها وتضفي عليه طابعا وتحدث أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، وهذا ما أكده ابن خلدون في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية، وفي مواضع أخرى بين أثر الهواء في أخلاق البشر، ويتبين من ذلك أن ابن خلدون يؤكد على تأثير

المناخ على طبيعة الظواهر الاجتماعية والنفسية للسكان وتعتبر البيئة الطبيعية لديه العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان.

كما بين مونتسكيو Montesquieu أثر المناخ على المعيشة البشرية مبينا أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيكية والثقافية للمجتمعات المتباينة وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب.

وفي منتصف القرن العشرين قدم دولي دونكان D. Donkan عام 1959 نظريته حول الايكولوجيا الإنسانية واضعا البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية، ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي وأن مظاهر عديدة في الثقافة يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية (الدقس م.، 2005، صفحة 134).

2.1. العوامل الديموغرافية: يقصد بالعوامل الديموغرافية الآثار المترتبة عن الوضع السكاني من حيث الزيادة والنقصان ومعدلات النمو والهجرة والخصوبة والوفيات إلى غير ذلك من العوامل المؤشرات الأخرى، كل هذه العوامل لها تأثير على الحياة الاجتماعية بصورة عامة من حيث مستوى المعيشة الذي ينعكس على باقي النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية... إلخ، فالأمراض والأوبئة تؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات في المجتمع، والتقدم في مختلف المستويات الصحية من حملات صحية وتطعيم ضد مختلف الأمراض والفيروسات أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة وأمكن من التغلب علما لكثير من الأمراض والأوبئة، مما ساعد على حدوث طفرة سكانية، لهذا يعتبر النمو السكاني وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي.

3.1. العوامل الثقافية: لقد ركز العديد من العلماء الاجتماعيين ومن بينهم : وليام أجبرن وسوركين، على العامل الثقافي واعتبروا الثقافة من أهم العوامل في إحداث التغير (مدبولي، 1979، صفحة 173)، كما يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير أو تطور اجتماعي، فعندما يحدث

تغير ثقافي داخل المجتمع سواء كان ذلك التغير ماديا أو معنويا تحدث تغيرات اجتماعية فتتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا (جودت، 2004، صفحة 161). ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوربية وفلسفة الثورة الفرنسية وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية. فالأفكار والقيم والايديولوجيا وغيرها تعتبر من ميكانيزمات التغير الاجتماعي، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا تعتبر سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قima معينة فإنها تؤثر في نظر أفرادها نحو العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم وفي اتجاهاتهم بشكل عام. (القدس م.، 2005، صفحة 146).

كما تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، ومعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار الثقافي، وهذا تكون المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات أكثر عرضة للتغير السريع، فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية، من حيث الأفكار والمعتقدات السياسية والجوانب الدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة (إستيتية د.، 2008، صفحة 50).

ومن مظاهر تأثير العامل الثقافي تطور المجتمعات المنعزلة وتطوير أنظمة وآليات التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي والتطلع إلى الثقافات الأخرى والسعي وراء الإبداعات الحديثة والتي لها تأثير على المجتمع كونها إضافة جديدة على الحياة الاجتماعية في كيفية استخدامها والأثر الذي تتركه وتحديثه في بقية مجالات الحياة.

ولقد أكد لويس مفورد في مؤلفه الطريقة الفنية والحضارة بأن التقدم التقني والآلي الذي ظهر في أوربا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم الذي حدث على مستوى العوامل الثقافية، ومن ثم أدى إلى تغيرات اجتماعية جوهرية في بعض النظم الاجتماعية وظهور الطبقات (بن الشين، 2008، صفحة 32).

4.1. العوامل الاقتصادية: يقصد بالعوامل الاقتصادية أنماط الإنتاج السائدة في المجتمع وأشكال التوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة والتصنيع، أي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع أو

ما يسمى بالبناء الاقتصادي للمجتمع وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، وأي تغير في أحد الأجزاء للبناء الاقتصادي ينجم عنه تحول وتغير شكل البناء الاقتصادي ككل، كما أن البناء الاقتصادي يعتبر المسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع إضافة إلى أنه مسؤول عن التنظيم السياسي والقانوني والديني والفلسفة والأخلاق في المجتمع. (جودت، 2004، صفحة 161).

لذا فإن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموماً. (الدقس م.، 2005، صفحة 137).

وهذا ما يؤكد أنصار النظرية الاقتصادية أمثال ماركس وإنجلز ولينين أن العامل الاقتصادي وراء كل التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع.

2. العوامل الداخلية:

وتعني العوامل التي يكون مصدرها من داخل المجتمع وتتضمن العوامل النظامية إشارة إلى الدور المنوط بالنظام السياسي في إحداث عملية التغير، وكذا العوامل المرتبطة بالأفراد من خلال تأثيرهم في بعضهم البعض من خلال تفاعلاتهم وعلاقاتهم وفنودهم.

1.2. العوامل التكنولوجية: لقد حظي مفهوم التكنولوجيا Technologie على اهتمام العديد من الباحثين، وتشير هذه الكلمة إلى معاني متعددة ويقصد بها في مجال تصنيع تقنية Technification أي وسائل الإنتاج وجعلها فنية تكنولوجية، إلا أن هذا المفهوم أوسع مجالا وتأثيراً من مجرد اختزاله في عملية التقنية، حيث يشير إلى المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية التي تتم تطبيقاً لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع، وهي عملية مستمرة، ومن ثم يتضمن هذا المصطلح العمليات التطبيقية للأسس العلمية في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة وأسلوب الإنسان في تطوير وترقية أدوات وأساليب الإنتاج. (غنيم، 2008، صفحة 43).

وبهذا تشير العوامل التكنولوجية إلى التطبيقات العملية ذات الجذور العلمية والمعلوماتية. كما تعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيوفيزيقي، ويرى وليام أوجبرن بأنه دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة. (الدقس م.، 2005، صفحة 113).

وللتقدم التكنولوجي أثر كبير على المجتمعات، حيث كان للاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية، مما جعل كثير من العلماء يرون أن للتكنولوجيا السبب الأساسي في إحداث التغير الاجتماعي، كما يرى شنيدر Schneider أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة و لكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، كما يقول أيضا أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي وأن أي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال. (إستيتية د.، 2008، صفحة 58).

لذلك فقد أدت الاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا في المجال الصناعي إلى ضخامة الإنتاج كما وكيفا ونوعا وجودة كما ساعدت العاملين على اختصار الجهد والوقت، كما ظهرت تخصصات دقيقة ونوعية في كثير من المجالات تتوقف أحيانا على استعمال تلك الآلات والمعدات بدلا من الإنسان، لذا نجد أن التكنولوجيا ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فهي انعكاس لثقافة المجتمع المادية والفكرية، وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري وبالتالي فإن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية وعليه فإن جوهر التكنولوجيا اجتماعي، وهذا ما يراه أنصار هذا الاتجاه أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع، وترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، لأن

التكنولوجيا تأتي استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم بأقل جهد ممكن وبأقل التكاليف وتتيح للإنسان ظروف مناسبة من أجل راحته وسعادته (الدقس م.، 2005، صفحة 117)

2.2. العوامل الاجتماعية: ويقصد بها مجموعة التغيرات التي تطرأ على البنى والهيكل التركيبية للمجتمع، فالمجتمع كما نخبرنا كيرثوملز مكون من مؤسسات بنوية لها وظائفها وأهداف محددة كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والعائلية والتربوية والعسكرية وهذه المؤسسات متصلة بعضها البعض ومكملة الواحدة للأخرى فأى تغير يطرأ على إحداها لا بد أن يترك آثاره

وانعكاساته على بقية المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تحويل التركيب الاجتماعي من شكل لآخر. (الحسن، 2005، صفحة 213)

فإذا ما تحولت المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات تعتمد على الصناعة والتجارة أكثر من اعتمادها على الزراعة وتحولت معها أساليب الإنتاج من أساليب بدائية إلى أساليب حديثة وتكنولوجية، فهذا التحول لابد أن يترك آثاره على نظام العائلة ونظام الثقافة والتربية وبقية النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وبهذا يتعدى هذا التغير إلى مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الاجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الاجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الأفراد من خلال مختلف الأدوار المرسومة، فيؤدي إلى تحول العائلة من عائلة ممتدة إلى عائلة زوجية أو نووية، ونظام التربية في المجتمع يتحول من نظام يعتمد الطرق الميكانيكية في التعليم إلى نظام يعتمد الطرق التأملية والعقلانية ونظام القيم الاجتماعية يتحول من نظام القبيلة والعشيرة والأعمال البدوية والعصبية القبيلة والأنانية والكرم والشرف وهذه القيم والمثل بنوعها الرديء والجيد كانت تتماشى مع طبيعة البيئة الاجتماعية والتي يدعمها النظام الاجتماعي ويعتبرها وسائل تساعد على التوازن والاستقرار والمحافظة على الظروف المادية والمعطيات الموضوعية والذاتية، وبعد التحول تظهر القيم الجديدة التي تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الجديد، تبدو هذه القيم متناقضة ومتضاربة مع القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع ويتصرف بموجبها، هذا التناقض بين القيم الجديدة والقيم القديمة يؤدي إلى نوع من الصراع القيمي.

3.2. العوامل السياسية: إن العامل السياسي يلعب دورا في المجتمعات البسيطة، ولم يكن لتحقيق هذه المجتمعات درجة من الاستقلال والتحرر تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، كما كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات سباتيكية بطيئة التغير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، وأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير وتحاول جاهدة تعبئة طاقات المجتمع

لتنفيذ هذه البرامج السياسية (إستيتية د..، 2008، صفحة 56)، ويظهر جليا هذا العامل من خلال التحولات البنوية بمؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع.

4.2. العوامل الأيديولوجية (الفكرية) : تعتبر الايديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الراقية طبق السياسة تكاملية ووسائلها دفة وتساندها في ذلك تبريرات و نظريات فلسفية.

وبالتالي تشمل الايديولوجية النظام الفكري والعاطفي الذي يعبر عن مواقف الأفراد في العالم والمجتمع، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار والعواطف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته.(بن الشين، 2008، صفحة 39) وتعد الايديولوجيا حركة فكر هادفة تؤثر على سلوكيات وعلاقات وأنماط حياة الأفراد ولها فاعليتها في التأثير على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وكثيرا ما تكون هذه العملية مقنعة أي تهدف لخدمة أغراض النظام أو الطبقة الحاكمة، من خلال محاولة السلطة الحاكمة المتواجدة على رأس هرم السلطة من خلال موقعها السياسي فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل من خلال وسائل الإعلام المختلفة من أجل إحداث التغير الاجتماعي في البيئة الاجتماعية وفي العلاقات الاجتماعية، ويرى أنصار هذا العامل أن وجود أو ظهور مذاهب فكرية متعددة في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراد هو في عملية التغير الاجتماعي فيه، فالأيديولوجية الدينية أو الرأسمالية أو الاشتراكية مثلا تؤثر في توجيه نشاط الأفراد والجماعات أو تشكيل أنماط معيشية من التفاعل والعلاقات.(جودت، 2004، صفحة 61)

وترتبط العوامل الايديولوجية بالمذهب والعقائد الفكرية السائدة في المجتمع، وهذه المذاهب والعقائد الفكرية عرضة للتغير نتيجة ارتباطها بالتيارات والعوامل الثقافية والتكنولوجية، لذا فإنها تتأثر بها وتجعلها تتغير من حين لآخر لارتباطها بتطور المجتمع فضلا عن ارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم وأي تغير فيها يؤدي إلى تغير هذه العادات والتقاليد والقي متبعا لذلك، إضافة لسرعة اتسامها بالانتشار الذي أصبحت تساهم وسائل الإعلام والاتصال فيه، لذا يمكن اعتبار الايديولوجية من العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث التغير الاجتماعي(الدسوقي، 2004، صفحة 50).

5.2. العوامل الدينية: إن من بين الذين شددوا على أهمية الدين في التغير الاجتماعي المؤرخ الفرنسي فوستيلدي كولانج في كتابه المدينة العتيقة، وقد جاءت تأكيداً تبني امينكيد الفيلسوف الإنجليزي داعمة ومطورة لرأي كولانج، حيث ذهب إلى أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالنظام الديني هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى، كما يرى كيد أن الدين وحده هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرين (جودت، 2004، صفحة 161).

لهذا ومن خلال تأثيرات مختلف الوسائل الحديثة فينشر الوعي الديني والثقافة الدينية في مختلف المجتمعات، كل ذلك انعكس على مختلف شرائح المجتمع ومختلف المؤسسات المجتمعية، جعل الأفراد يعيشون نوعاً من الصحوة ويتخلون عن بعض العادات والتقاليد التي كانوا يتشبثون خلال مرور الزمن، وبعد توفر المعرفة الصحيحة والحقيقية، أصبح هناك نوع من النضج في النظام الديني وهذا بدوره انعكس على باقي النظم الاجتماعية وعليه فالعوامل الدينية ليست أقل أهمية من بقية العوامل المذكور سابقاً في إحداث التغير الاجتماعي.

6.2. العوامل البيولوجية: ويشمل هذا العامل كل الاستعدادات التي تعين الفرد على الحياة ويعمل على الحياة وتعمل تحت تأثير ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية من عادات وتقاليد ومعتقدات ولغة وأساليب عمل... إلخ، ويشدد العالم الفرنسي آرثر جريبتو (صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الأجناس الإنسانية، وهذا يفسر اختلاف خصائص الأجيال المتتالية، فهل نحن مثلاً مثل أجدادنا تماماً من الناحية البيولوجية (جودت، 2004، صفحة 160).

خامساً. معوقات التغير الاجتماعي

تتعدد معوقات التغير الاجتماعي مثلما تتعدد عوامله ومصادره، تكاد تكون العوامل نفسها التي يمكن أن تكون سبب في حدوثه إذا كانت في جانبها الإيجابي، قد تكون سبب في إعاقة حدوثه إذا كانت في الجانب السلبي، وأهم هذه المعوقات هي:

1. العوائق الاجتماعية :

هناك عوائق اجتماعية كثيرة تقف في وجه التغير، وتتجلى في المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة، من بينها :

1.1. الثقافة التقليدية: الثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام، فهي لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، لأنها تميل إلى الثبات وتقاوم التغير وكل تجديد سواء كان ماديا أو معنويا، من أمثلتها:

- طبيعة البناء الأسري.
- الطبقي الميل للمحافظة على الامتيازات.
- عزلة المجتمع.
- المحافظة على القيم والخوف من التغير.
- تماسك الجماعة.
- عدم التجانس في تركيب المجتمع.

2.1. طبيعة البناء الطبقي: لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لأن التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير كما هو في الهند والباكستان. ويكون في مثل هذا النظام الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها، أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم.

3.1. الميل للمحافظة على الامتيازات: تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تتمثل في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير، وذلك حين ما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة، وأمثلة ذلك عديدة في المجتمعات الطبقة الرأسمالية، والأحزاب السياسية، والعمال اليدويين.... الخ. وغالبا ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة،

والخوف على المصالح المستقرة(الدقس م.، 2005، صفحة 225)، وبطبيعة الحال تكون المقاومة قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير. كذلك انعدام الروح الإبتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع وسيادة روح اللامبالاة قد تكون عاملا من معوقات التغير أو إضعافه(جودت، 2004، صفحة 165).

كل هذه المشاكل الاجتماعية أثبت الواقع أنه بإمكانها إجماع التنمية والتغير في المجتمع السائر في طريق النمو والتطور.

2. العوائق الاقتصادية :

للجانب الاقتصادي دوره كذلك في إعاقه حركة التغير الاجتماعي، ومن بين تلك الأسباب: " ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية :هي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها :انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة للدافعة إلى الاختراع" (حسين و رشوان، 2003، صفحة 30). إن نقص الإمكانيات الاقتصادية اللازمة يحول تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقه عملية التغير الاجتماعي :

1.2. التكلفة المالية: في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك، أي أن توفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالإقتناء(الدقس م.، 2005، صفحة 230)

2.2. محدودية المصادر الاقتصادية :إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي.

كما أن عدم تشجيع الباحثين سواء من الناحية المادية أو المعنوية، أو عدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين وعد تقييم براءة الاختراع مما يضعف الزاوع إلى الاختراع(جودت، 2004، صفحة 166).

3. العوائق الأيكولوجية :

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح في كل جوانبها الاقتصادية الثقافية والنفسية وحتى الفيزيولوجية، فقد تقدم إمكانيات تفيد سكانها أو تصبح عديمة الجدوى لهم، وفي الحالة الثانية تضع

البيئة العراقية أمام التيار التكنولوجي الطافي. كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، إن صعوبة الموقع الجغرافي وشح الموارد الطبيعية وقفت حاجزا أمام بناء حضارات كبيرة في الكثير من مناطق العالم، فالعزلة الطبيعية التي تجد المجتمعات نفسها فيها بسبب إحاطتها بالصحراء أو السلاسل الجبلية تعيق اتصالهاته المجتمعات بغيرها.

4. العوائق السياسية :

تعتبر طبيعة أنماط السلطة في المجتمع ما أهم العوامل التي تؤثر في التغير، وبالرغم من ذلك فإن أنماط السلطة والقيادة في كثير من المجتمعات التي تظهر كمؤسسة لم تتم بعد بصورة كافية لكي تقود قرارات الجماعات وتوجيهها من أجل القيام بتغيرات ضخمة (الخولي، 2003، صفحة 144).

حيث نجد أن المجتمعات تعيش أوضاعا سياسية متباينة، كما تؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجابا وسلبا نتيجة للعوائق السياسية الداخلية والخارجية.

1.4. العوائق السياسية الداخلية، منها:

✓ ضعف الأيديولوجيا التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة للأيديولوجيا التي تتبناها الدولة، فالأيديولوجيا غير الواضحة أو المتذبذبة تنعكس على السياسة والنهج التنموي للدولة، فخطط التنمية تصاغ في إطار أيديولوجي سياسي إعدادا وتطبيقا وإشرافا

✓ تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: أن أي تغير اجتماعي قد يتعرض مع مصالح بعض القوميات في المجتمع، مما يجعلهم يرفضون فكرة التغير، في حين المجتمعات المتجانسة تكون عملية التغير فيها أفضل وأسهل.

✓ عدم الاستقرار السياسي: يؤدي إلى صرف جهود الدول إلى إعادة استتباب الأمن وتنمية المجتمع .

2.4. العوائق السياسية الخارجية :

✓ السياسة الإمبريالية :من المعلوم أن القوى الاستعمارية تحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان التي تستعمرها .

✓ كذلك بالنسبة للحروب الخارجية التي تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع في حاجة إليها من أجل إحداث التنمية، إضافة إلى فرض سيطرتها في جميع المجالات مما جعل معظم المجتمعات النامية بعد استرجاعه الاستقلالها تتنازع فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي(الدقس م.، 2005، صفحة 235)

5. العوائق الثقافية :

وقفت ثقافات الشعوب في الكثير من الأحيان حاجزا أمام عمليات التحديث من خلال عدة جوانب لهذه الثقافة، منها(الجوهري، 2010، الصفحات 44-46) :

✓ نوعية التراث وطبيعته :نلاحظ في مجتمعات أخرى أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليهم ويتسم أيضا بالمحافظة الثقافية منطلقا من مبدأ إن الشيء الذي يستند إلى عادة هو شيء ملائم على الرغم من فسادة أحيانا.

✓ الخرافات :هي القبول لمعتقد لا يمكن استبداله بحقائق، فالخرافات كانت في الكثير من الأحيان عائق في طريق التغيير، كمثال عن هذا يعتقد الناس في "غانا" أن تناول الأطفال للحم والسمك يسبب لهم ديدان معوية .من الواضح أنه حيث تسود مثل هذه الخرافات فإن القبول بالجديد الذي يعارض الآراء التقليدية يكون محلا للمقاومة والرفض.

✓ معايير التواضع :أن الأفكار الخاصة بالتواضع تشبه الأفكار المتعلقة بأي شيء في حالتها الثقافية، فمثل :قد تظهر المقاومة للفحص الطبي في كثير من الثقافات وخاصة إذا كان الطبيب رجلا، حيث يعارض الرجل أن تظهر زوجته أمام رجل غريب ولو كان طبيبا في حين أن العربي أو نصف العربي في مجتمعات أخرى قد يكون مقبولا ولا ترتبط الحشمة بإخفاء الأعضاء الجنسية.

إذا تختلف سرعة التغير الاجتماعي وانتشاره وعمقه بين المجتمعات الإنسانية وذلك عائد على وجود عوامل تحده، تختلف نسبة توفرها بين المجتمعات فقد تطفئ على مجتمع ما وتقل أو تنعدم في غيره.

سادسا. التغير الاجتماعي في الجزائر

انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري الذي مر منذ القرن الماضي بمراحل مختلفة، ميزتها وقائع وأحداث غيرت بنية وثقافة المجتمع، ابتداء من حرب التحرير إلى الاستقلال مروراً إلى المشروع التنموي والبناء الوطني، وأحداث أكتوبر وما تلاه من انفتاح عن العالم من الناحية السياسية والاقتصادية وكذا الأزمات السياسية وانتشار العنف السياسي، كلها وقائع غيرت وجه الجزائر. فكل عشرية ومنذ الحرب العالمية الثانية ميزتها حدث محمول كانت له تداعيات كبيرة وعميقة على تاريخ الجزائر الحديث.

ولم يكن للوقائع والأحداث التي ميزت كل حقبة من الحقب نفس الزخم والوتيرة والتأثير، فبعضها تم بطريقة سلمية وسلسة، وبعضها الآخر عرف مخاضا عسيرا مثل حرب التحرير وأحداث العشرية السوداء. كما كانت حقبة نهاية التسعينات محل تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية مؤثرة على التركيبة الاجتماعية من جل النواحي منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والثقافية. ويظل هذا التغير مؤشرا لظهور تضارب وصراع القيم.

وتقف الجزائر في مصف الدول التي تأثرت بالتغير الاجتماعي الحاصل في العالم، حيث أصبح هناك تصادم بين الأجيال والثقافات في المجتمع نفسه من خلال القيم التي تشربها المجتمع في الماضي والتي تعتبر من مرتكزاته، وقيم الحاضر التي تستمد قوتها من التفاعل والتواصل بالعالم عبر مختلف وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة المتاحة، وهذا كله في خضم الثورة الإقليمية والرقمية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام محك للحاق برك الحضارة والعولمة ما جعلها منفتحة بشكل واضح على العالم، حيث يؤكد عبد الرزاق الداوي " إضافة إلى الهيمنة الثقافية والتميط الثقافي، فإن زمن العولمة تطبعه سمة أخرى، تتمثل في ازدهار غير مسبوق للخطاب عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان... كما أن في زمن العولمة الثقافية. وفي ظل

الأوضاع والعلاقات الثقافية المتوترة وغير المتكافئة التي يخلقها في أجواء العالم اليوم، كيف يتسنى التوفيق بين جموح الثقافة الغربية المهيمنة لغزو الفضاءات الثقافية لجميع الدول، واحترام مبدأ التنوع الثقافي الذي يقضي باحترام الحقوق الثقافية للشعوب ومراعاتها "(الدواي، 2013، الصفحات 164-165).

سابعا. معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر

إنه لمن الضروري الإشارة في كل مرة إلى ارتباط الموضوع ببعضه البعض وذلك عن طريق وحدة المفاهيم، فقد انطلقنا من اعتبار التغير الاجتماعي هو انتقال المجتمع من حالة إلى حالة أخرى، وهذا الارتباط له علاقة في تغير الأفكار والاتجاهات فيما يخص الأحداث والتطورات التي تحمل أفكارا جديدة تعمل وسائل الاتصال على نشرها وإفهامها لأفراد المجتمع، والتأثير عليهم لدرجة اتخاذ القرار بشأن هذه الأفكار الجديدة، ومن هنا يحدث التغير الاجتماعي الذي يفترض أنه تغيرا إيجابيا وتقدما نحو الأمام (الزامل، 1974، صفحة 106).

لكن هذا التغير الذي يحدث لا محالة ولو بمؤشرات خفية كثيرا ما تعوقه معوقات تجعل من المجتمع يظل على حاله، وتعمه مظاهر الكود والثبات، هذه المعوقات مرتبطة بالمجتمع كبناء ومجموعة من الأنساق، وبالمؤسسات وأدوارها التي هي مجموعة من الوظائف تقوم بها لتعمل وتثبت بها وجودها ومن هنا ارتأينا معرفة وإظهار معوقات التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، انطلاقا من التوقف والجهود الذي عرفته العملية التنموية في الجزائر بداية من فترة الثمانينات، فدراسة هذه المعوقات تبدو هامة وضرورية خاصة إذا ما عرفنا كثافة الحركة والتفاعل الاجتماعي التي تكون نتيجتها الطبيعية إحداث التغير، وهذه سمة من سمات المجتمع الجزائري الذي ظل طيلة حياته في صراع دائم، لكن بالرغم من كل هذا إلا أنه لحد الآن لم يصل إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي المنشود ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي:

■ المعوقات الاجتماعية:

وهي مجموعة من المواقف والقيم الاجتماعية الداخلية، أو الخصائص الاجتماعية التي تتميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتلك العوامل التي تدخل في تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين

المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي تحديد مقدار التعامل ولهذا فإنه بالنظر إلى مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في انتائه لدول العالم الثالث وإلى المجتمع العربي الإسلامي، عرف محاولات عديدة لتدمير مقاوماته الشخصية عن طريق الاستعمار السياسي والعسكري والثقافي، هذه المقومات المتمثلة في الدين واللغة ومجموعة القيم ونمط الأسرة، والمدرسة وقيم الجماعة السائدة التي تحدد موقفها في التعاون، كما تمتاز الشخصية الجزائرية بتقديسها للحرية الفردية وخاصة فيما يخص الملكية الفردية والعمل (عباسي، 1995، صفحة 154)، بالنظر إلى هذه المقومات نجد أن المشروع التنموي في الجزائر لم تعط لها المكانة الهامة في المخططات الاقتصادية، ولا حتى في المخططات الثقافية، ولن تهتم بالفرد الجزائري ومقومات شخصيته، ويتجلى هذا في النتائج المتحصل عليها في التجارب الجزائرية السابقة فالبرغم من التفاف العمال حول مؤسساتهم و حول أراضيهم في بداية هذه التجارب والمشاريع إلا أنهم قد تخلو عنها فيما بعد، وقد سجلت هذه التجربة انخفاض في معدلات الإنتاج، ومن بين الأسباب الهامة والرئيسية في ذلك عدم فعالية العامل الجزائري وعدم تمكنه من تحقيق أرقام غو عالية مما ساهم في تحول نظرة العمال شيئاً فشيئاً إلى عدائية بينهم وبين المسيرين كل هذه المؤشرات تدل على أن الفرد الجزائري في مختلف المؤسسات التي يتواجد فيها لم يستطيع التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التي أوجدتها التجربة التنموية، وهذا يدل على عدم الاستثمار في الموارد البشرية من جهة وعلى عدم الاهتمام الكافي بعادات وتقاليد ولغة الفرد الجزائري من جهة أخرى، فغالبية الجزائريين ظلوا يعانون من الاعتزاب الاجتماعي ليس في المصانع فحسب بل في جميع الإدارات على اختلاف مجالاتها وحتى في الجامعة والمدرسة والشارع نتيجة الاعتزاب اللغوي والثقافي، وعدم تمكن السياسة الاجتماعية والاقتصادية من توجيه هذه العوامل إلى عوامل مساعدة على التنمية والتغير والتطور بل تحولت إلى عائق اجتماعي (الكنز، 1990، صفحة 96).

■ المعوقات الإعلامية:

وهي عوامل مرتبطة بالجهاز الإعلامي ووسائل هو بالوظائف التي تقوم بها من خلال الإطار المرجعي النظري والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع، والإعلام قطاع مثل بقية القطاعات

الأخرى له عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية، ومكانته في المجتمع الجزائري مكانة إستراتيجية حسب المفهوم التنموي له، وأداة فعالة ومؤثرة حيث الوظائف التي حددتها السياسة الاشتراكية في الجزائر في الستينات والسبعينيات من القرن الماضي وقد تحمل الإعلام أعباء هذه المرحلة، وكان أداة مطيعة وصوت مدوي لإسراع الشعارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رفعت في تلك الفترة (الكنز، 1990، صفحة 75)، لكن الإعلام ولأنه على أرض الواقع لم يحض بنفس الاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى، فظل بعيدا عن الاهتمامات الحقيقية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولم يستطيع الجهاز الإعلامي ووسائله توظيف تلك الخصوصيات الاجتماعية للجزائر وللمجتمع الداخلي فيها، ولم تتمكن من استيعاب العناصر الثقافية المتنوعة في الجزائر ولم يدق في قضية التعامل مع مقومات الشخصية الجزائرية، التي ظلت معوقات اجتماعية أمام التنمية والإعلام الذي نجح قبل الثورة وأثناءها عندما اتخذها عناصر ومقومات للمقاومة والكفاح وتماسك المجتمع، وبالتالي فعدم الاهتمام بهذا القطاع الحساس والذي يعتبر السلطة الرابعة وسن قوانين وضوابط تسير وتخدم التنمية المجتمعية وتكفل الحرية الديمقراطية في نفس الوقت من جهة، واحتكاره في عديد المناسبات من جانب فئة معينة جعله من معوقات التغير في المجتمع الجزائري.

■ المعوقات السياسية:

فالأزمة التي مرت بها الجزائر بداية من أحداث 5 أكتوبر 1989 والتي مهدت إلى التطرف السياسي الإسلامي في تلك الفترة، وإلى ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري وحرق المصانع والمدارس والمؤسسات العمومية والخاصة، وقتل الأبرياء ونشر الخوف في أوساط الفلاحين ومربي المواشي على مستوى الأرياف والمداشر، جعل هذه الفترة تهجر مساكنها وتترك مستثمراتها الفلاحية وتهاجر إلى المدن هروبا من بطش الجماعات المتطرفة التي بثت فيهم الرعب، وبدوره هذا التزوح ساهم في ظهور عديد من المشاكل في المجتمع الجزائري بداية من أزمة السكن وظهور الأحياء القصديرية، إلى أزمة البطالة التي أدت إلى تفشي ظاهرة السرقة واستفحال الإجرام، هذا بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري إلى تدهور

الإنتاج الزراعي الجزائري، وأدى إلى هجرة الأدمغة الجزائرية والتي لاقت احتضان من الدول الأخرى خاصة الأوروبية منها، كل هذه المشاكل كانت معيقا سياسيا أدى إلى جعل الجزائر تقبع في بؤر التخلف ولكن بدخول الألفية الثانية بدأت الجزائر تعود نوعا ما إلى المحافل الدولية والمجالات التنموية وتضع خطط إستراتيجية في عديد من الجوانب خاصة الاقتصادية والتعليمية.

■ الخاتمة:

تظل ظاهرة التغير الاجتماعي من أكثر الظواهر الاجتماعية تناولا من طرف الباحثين الاجتماعيين نظرا لإفرازاتها المستمرة على الحياة الاجتماعية للأفراد و المجتمعات، و لعل المحاولة التحليلية للمعطى المعرفي و المفهمي لمفهوم التغير المتقدم نعتبره مساهمة أساسية لفهم الظاهرة فهما حقيقيا و محاولة رصدتها واقعيلا لاسيما في ظل ما نشهده من ظواهر إجتماعية هي نتاج حقيقي للتغير خصوصا و أن تكنولوجيات الاتصال بدت أكثر المعالم البحثية تأثيرا في الحياة الاجتماعية للأفراد و بالتالي الأكثر تغييرا..

■ قائمة المراجع:

- إبراهيم عباسي، التلفزيون الجزائري والمشاهدة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 1211، 1995؛
- بني جابر جودت، علم النفس الاجتماعي (ط 1)، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)؛
- سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، (مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003)؛
- عبد الحميد حسين، و أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع (ط 4)، (مصر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003)؛
- إبراهيم عثمان، و النوري قبس، التغيير الاجتماعي، (مصر، القاهرة: الشركة العربية للتسويق، 2009)؛
- إبراهيم، العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)؛
- إحسان محمد الحسن، مبادئ علم الاجتماع الحديث (ط 1)، (الأردن: دار وائل للنشر والطباعة، 2005)؛
- أحمد بن الشين، التغيير الاجتماعي وأثره على جناح الأحداث في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008؛
- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (قطر، الدوحة: دار قطري، 1988)؛
- أحمد زكي، بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (لبنان، بيروت: مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، 1982)؛
- جلال، مدبولي، الاجتماع الثقافي (ط 1)، (مصر، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979)؛
- دلال ملحسن إستيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي (ط 1)، (الأردن: دار وائل، 2004)؛
- دلال ملحسن، إستيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي (ط 2)، (الأردن، 2008)؛
- عبد الرحمان الزامل، أزمة الإعلام العربي، (لبنان: دار المتحدة للنشر، 1974)؛
- عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات -حرب الهويات الوطنية في زمن العولمة- (ط 1)، (لبنان بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013)؛
- عبد اللطيف، وحيد أحمد، علم النفس الاجتماعي (ط 1)، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)؛
- عبده، إبراهيم، الدسوقي، التغيير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري، (مصر الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004)؛

- علي الكنز، حول الأزمنة -دراسات حول الجزائر والعالم العربي-، (الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990)؛
- غنيم، رشاد. (2008). التكنولوجيا والتغير الاجتماعي (ط 1). الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية؛
- فادية الجولاني، التغير الاجتماعي -مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير-، (مصر، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2004)؛
- قولنجاني، ساكس، قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، (أحمد محمود، المترجمون)، (مصر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)؛
- لطيفة، طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 8، جوان 2012 ؛
- محمد الجوهري، التغير الاجتماعي والثقافي، (مصر، الإسكندرية: دار الكتاب، 2010)؛
- محمد صبحي قنوص، دراسات في علم الاجتماع (ط 1)، (مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001؛
- محمد عاطف، غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط (ط 2)، (مصر، القاهرة: دار المعارف، 1966)؛
- محمد عبد الحميد المولى الدقس، التغير الاجتماعي -بين النظرية والتطبيق- (ط 2)، عمان، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)؛
- محمد عمر، الطنوبي، التغير الاجتماعي، (مصر، الاسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، 1996)؛
- محمد، ابن منظور، معجم لسان العرب (ج 5)، (لبنان، بيروت: دار صادر، ب س)؛
- محمد، الدقس، التغير الاجتماعي -بين النظرية والتطبيق-، عمان، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987)؛
- مصلح، الصالح، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة (ط 1)، (الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002)؛
- معن خليل، العمر، التغير الاجتماعي (ط 1)، (الأردن: دار الشروق، 2004)؛
- Alexis, T, *Sociologie des changements sociaux*, (Paris: La découverte, 2006);
- Guy, R, *le changement social, Introduction à la sociologie générale*, (Paris: Ed H.M.H, 1968;